

## مكانة "الاقتصاد العربي" في دولة إسرائيل

رجا الخالدي\*

تتباين الآراء بشأن المستقبل الاقتصادي الذي يواجه الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل. وقد يعتبر صنّاع القرار والغالبية العظمى من المجتمع الإسرائيلي هذه المسألة هامشيّة في مسيرة بناء "الاقتصاد الصهيوني"، أي النظام الاقتصادي الذي رافق كلّ مراحل التوسّع في المشروع الاستيطاني اليهودي قبل ومنذ 1948. لكن في ما يتعلّق بما يزيد عن 1.2 مليون مواطن عربيّ في إسرائيل، افتقدهم لقوّة اقتصادية ذاتيّة داخل الاقتصاد الإسرائيليّ، رغم اعتمادهم الكبير عليه كمصدر للدخل، وفقدانهم للقاعدة الإنتاجية التاريخية، وإهمال الدولة لمتطلبات تطوير قراهم ومدنهم، والبطالة الواسعة والفقر المدقع، تجعل على الأقلّ مسألة تحديد احتمالات تنميتهم المستقبلية أمراً حيويّاً لهم.

الرواية الأكثر رواجاً لدى معظم الإسرائيليين، بما في ذلك قطاع ليس صغيراً من المواطنين العرب، تستند إلى نظريات اقتصادية تستند إلى "حتمية" التقارب التاريخي للأوضاع الاقتصادية في المناطق العربية في إسرائيل "الأقلّ نمواً" مقارنة بالتطور والازدهار والنمو الاقتصادي التي تتمتع بها المناطق اليهودية. تلك هي نفس النظرية التي استندت إليها اتفاقيات أوسلو الاقتصادية (اتفاقيات باريس) والتي "وعدت" بتقارب بين مسار النمو الاقتصادي الفلسطيني في الأراضي المحتلة مع مسار نمو الاقتصاد الإسرائيلي. وتعتمد النظرية تلك على الفرضية القائلة إنّه بحكم تبادل السلع والخدمات والمهارة العلمية بين اقتصاد كبير ومتقدّم من جهة وآخر صغير ومتخلف، لا بدّ أن تتكشف "الميزة-الأفضلية النسبية" لكلّ طرف، ممّا يخلق فوائد تنموية متبادلة من خلال "التفاعل الحرّ لآليات السوق" وتقليل تدخّل الدولة الاقتصادي باعتباره "تشويهاً للأسواق".

ضمن هذه الرؤية، ليس هناك اقتصاد عربيّ وآخر يهوديّ، بل هناك رابحين وخاسرين ضمن سوق رأسماليّ إسرائيليّ (بل عالميّ) واحد. لكن، ما تغفله هذه النظريّات، ليس فقط النقد المتزايد الموجّه إليها عالمياً منذ نشوب الأزمة الماليّة و "الركود الكبير" فحسب، بل فشلها الذريع في الميدان الفلسطينيّ حيث إنّ الاحتكاك منذ 1948، ومن ثمّ بعد عام 1967، بين الاستيطان الصهيونيّ ومقتضيات بناء الوطن القوميّ اليهوديّ من جهة، والبنية الاقتصاديّة العربيّة والرأسمال الماليّ والبشريّ الفلسطينيّ من جهة ثانية، لم يولّد سوى الاعتداءات المستمرّة والمصادرة والسيطرة وتسخيرها لخدمة أغراض المشروع الصهيونيّ الأوسع، ناهيك عن التباعد المتواصل بين مسار نموّ الاقتصاد الإسرائيليّ ومسار "الأقاليم" الاقتصاديّة العربيّة المنتشرة ضمن دائرتها، في ظاهرة أصبحت تُعرف علمياً بـ "نكوص التنمية".

منذ ستينيات القرن الماضي، اعترفت دولة إسرائيل بضرورة "سدّ الفجوات" بين الأغلبية اليهودية و"قطاع الأقلّيّات" وما زالت تؤكد على الحاجة إلى برامج تنمويّة للبلدات العربيّة، وما زالت تدّعي أنّ موارد الدولة التي يجري تخصيصها للمناطق العربيّة كفيلة بضمان الازدهار "لجميع المواطنين". لكن لا يمكن إنكار الحقيقة أنّ الاندماج الموعود لم يحدث ضمن الأطر القائمة: فما زال القطاع الأوسع من الفلسطينيين في إسرائيل متخلّفاً عن المواطنين اليهود في جميع المؤشّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وكذلك بلداتهم متأخرة بعدّة عقود مقارنة بأبسط مستوطنة في الجليل الأعلى أو أية حارة في مدينة يهوديّة.

قد يحاول السياسيّون بدعوتهم، كرئيس الوزراء الإسرائيليّ نتانياهو، تحويل الأنظار عن فشل الدولة اليهوديّة ضمان الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة لمواطنيها العرب. هذا التوجّه يشكل محور "سياسة الدولة" الحاليّة التي تعمل جاهدة لتبرئة ساحتها عن عدم القيام بدورها، حيث تحمل القطاع الخاصّ والشراكات اليهوديّة-العربيّة، وبعض الصناديق الاستثماريّة و "آليات السوق" الأخرى التي يعبّدها رئيس الوزراء، المسؤوليّة الكبرى والعبء الماليّ لتنمية الاقتصاد العربيّ في السنوات القادمة بصفته "الحدود الأخيرة" لتوسّع اقتصاد الدولة. بينما يتراجع دور الدولة الاقتصاديّ في هذا الميدان كما في جميع مجالات الاقتصاد الإسرائيليّ الرأسماليّ المحرّر و "المخصص" و "المُعولم". وقد أصبح اليوم ذلك النموذج الاقتصاديّ الاشتراكيّ الموجّه من قبل الدولة الذي امتازت إسرائيل في

بنائه حتى التسعينيات عند اجتياح العولمة وسياسات التحرر التجاري والمالي، أصبح حلمًا بعيد المنال، بل لقد تفكك.

واللافت أنه كلما أكدت الدعاية الرسمية والأبحاث "العلمية" والرأي الإعلامي أهمية تطوير "قطاع الأقليات"، تبلور وتجسّد مفهوم "الاقتصاد العربي" المنفصل وتأكدت مكانته المميزة في التجربة التنموية الفلسطينية المتواصلة منذ قرن. كل من لا يزال يصدّق أنّ سياسة دولة إسرائيل ترمي إلى دمج الاقتصاد والمواطن العربي، أو أنّها لا تستهدف موارده (ما تبقى منها) وتبعيته لمواصلة بناء الاقتصاد الصهيوني، إنّما هو يضلّ نفسه والآخرين (بقصد عقائديّ أو علمي) أو إنّه يتجاهل (عمدًا) أبعاد ودروس ما يحدث في الاقتصاد العالميّ وما يدور في شوارع وبرلمانات أوروبا، بل ما يحدث في الوطن العربيّ منذ نهضة شعوبه. فلو نظرنا إلى السجلّ التاريخيّ للتجربة الاقتصادية الفلسطينية في إسرائيل والعلاقة مع الأراضي المحتلة عام 1967، وكذلك التجربة العالمية في تطبيق تلك السياسات الاقتصادية التحررية والمتعارف عليها بـ "الليبرالية الجديدة"، لوجدناها بجملتها تدلّ على مدى تناقضها مع المصالح التنموية الفلسطينية في أسوأ حال، وعلى تجاهلها لها والإضرار بها في أحسن الأحوال.

من هنا يمثّل السؤال إزاء كلّ مواطن ومفكر وسياسيّ فلسطيني: لماذا نمضي في تكرار التجارب والترويج لسياسات ومشاريع في التعاون والشراكة والتبادل والاستثمار المشترك، على أساس افتراضات علمية خاطئة وافتراضات سياسية من الصعب تحقيقها ووعود اقتصادية كاذبة؟ هل فقدنا تمامًا القدرة على التفكير الحرّ والمبادرة؟ كذلك قد يعتقد البعض باستحالة تحقيق المساواة وتنمية مماثلة لتلك التي لدى اليهود، ولذلك من الأفضل محاولة اللحاق بالاقتصاد الصهيونيّ حسب شروطه وما يمكن كسبه من تقدّم مهنيّ هنا ومشروع تجاريّ هناك ووظيفة خدمية حكومية هنالك.

من المؤكّد أنّ أهمّ عناصر الضعف في الموقف الاقتصاديّ الفلسطينيّ عمومًا هو شراسة الاعتداء الذي يتعرّض له، وما زال، وتشتتّه بين المناطق والأقطار والأنظمة، ومحدودية الإنجازات المؤسسية الفلسطينية وغير ذلك. كلّ ذلك يجعل الاقتصاد الفلسطينيّ الطرف الأضعف دائمًا وعلى جميع الجبهات: تابعًا وهشًا ومعرّضًا للسلب والتدهور والعجز الإنتاجيّ المزمن.

على الرغم من كلّ ذلك، لا ينبغي أن نسلم بالأمر الواقع ولا أن نخضع لليأس من إمكانية مواجهة هذه الجهود لتهدويد فلسطين، وذلك من خلال استذكار نقاط القوة الاقتصادية العربية التي يمكن جعلها

سلاحاً قوياً لا لمقاومة "نكوص التنمية" فحسب، وإنما كذلك لإعادة بناء اقتصاد عربيّ في فلسطين.  
على سبيل المثال:

- كلما حاولت دولة إسرائيل تطبيق السياسة الاستعماريّة المعهودة "فرّق تُسدّ" في المجال الاقتصاديّ بين المناطق العربيّة داخل إسرائيل والأراضي المحتلة والقدس العربيّة، يصبح من الملائم أكثر تحليل المسارات الاقتصاديّة "للأقاليم" العربيّة مجتمعةً ضمن نفس الرؤية، ممّا يمكننا من استخلاص دروس مفيدة لفئات الشعب الفلسطينيّ كافةً في مختلف تجمّعاته بغضّ النظر عن الأطر القانونيّة والسياسيّة والحقوقية لكلّ حالة؛
- وهكذا فإنّه لم يعد مقبولاً أو مفيداً النظر إلى ما يواجه الاقتصاد العربيّ في إسرائيل بمعزل عن الأوضاع الاقتصاديّة الفلسطينيّة في سائر المناطق المجاورة حيث إنّ السياسات الاقتصاديّة الكليّة والتجاريّة والماليّة والاستثماريّة المتحكّمة هي ذاتها، أو متشابهة جدّاً، وفرص التبادل التجاريّ والماليّ والاستثماريّ العربيّ-العربيّ عبر الخطّ الأخضر وفيرة، بل ربّما أكثر من الشركات اليهوديّة العربيّة المنادى بها هنا وهناك؛
- بعد 60 سنة من الاندماج الفاشل، ليس ثمة سوى ثلث الأسر الفلسطينيّة في إسرائيل تعتمد مباشرة على العمل داخل الاقتصاد اليهوديّ، بينما يعتاش ثلث آخر من الدخل الوارد من الاقتصاد المحليّ، والثلث الأخير المقيم دائماً في المناطق العربيّة يعتاش من الضمان الاجتماعيّ الإسرائيليّ (شيخوخة؛ بطالة؛ إعاقة؛ تقاعد). وهكذا تبرز على نحو جليّ ملامح الاقتصاد العربيّ الصامد رغم جيلين من التهميش، والاحتمالات الكبيرة لتطويره بفضل الرأسمال الفلسطينيّ "الوطنيّ" والتشبيك الاقتصاديّ مع الشتات والأراضي المحتلة ومدينة القدس على وجه الخصوص؛
- خلال العَدّ القادم؛ ستتوازي نسبة السكان العرب واليهود المقيمين داخل حدود فلسطين التاريخيّة، بينما يُنتج العرب أقلّ من 15% من الناتج المحليّ الإجماليّ لهذه الأراضي، ممّا يشكّل تحدّيًا واضحًا وذا أولويّة قصوى: كيف في الإمكان زيادة وزن وفاعليّة الإنتاج القوميّ العربيّ/الفلسطينيّ وخلق أسواق ومصالح ماليّة عربيّة مشتركة؟

- الأهميّة (بل الضرورة) في استخلاص العبر "النضاليّة" من تجربة صمود البشر على الأرض رغم الاستعمار الاقتلاعيّ و "القدرة الوطنيّة" على التكيف مع الهجمة المتواصلة وعدم الخضوع لها (ما يسمّى أحياناً "الرأسمال الاجتماعيّ")، ممّا حال دون تحقيق "الانصهار" في الداخل الـ48 وسيحوّل دون التعايش الأبديّ مع السلام الاقتصاديّ الصهيونيّ في الأراضي المحتلّة.

خلاصة القول أنّ جميع الاحتمالات واردة، ولا بدّ من وضع جميع الخيارات في الحسبان. لا يعني فشل التجارب الاشتراكيّة السابقة بالضرورة عدم جدواها اليوم، كما نشهد يوماً بعد يوم في التحوّلات الكبرى في السياسات الاقتصاديّة الأوروبية (اليونان وفرنسا وغيرهما). كذلك إنّ السياسات الليبراليّة المتطرّفة بلغت ذروتها وأصبحت في تراجع على جميع الجبهات، من الأرجنتين إلى الصين مروراً باليونان، فلا بدّ بالتالي أن تنحسر جدواها ودائرة المعجبين بها في فلسطين، مع بلوغها سقف الممكن لدى السلطة الفلسطينيّة، وبداية انتشار وعي مجتمعيّ اقتصاديّ جديد في إسرائيل بخصوص توزيع الدخل والحماية الاجتماعيّة.

أمام هذا كله لا نستطيع أن نبقى متفرّجين، ولا يكفي التساؤل فقط. علينا التفكير في آليات لإعادة الألفة والتواصل الاقتصاديّ للفلسطينيين على طرفي الخطّ الأخضر، والتفكير في تنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطينيّ الكليّ، والاستفادة من الأدوات المتوافرة والأفضليّة النسبيّة لكلّ فئة -من حيث رأس المال البشريّ والماليّ.

\*د. رجا الخالدي: باحث اقتصاديّ متخصصّ في التنمية الفلسطينيّة، مقيم في جنيف ويعمل منذ العام 1985 في أمانة مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). والمقال الوارد هنا يعكس رأيه الخاصّ وليس بالضرورة موقف الأمم المتّحدة.